الفصل الثالث

رتبة المكونات

رتبة المكونات

0- مدخل:

تقوم بين العناصر المتواردة في البنية التحتية، سواء تعلق الأمر بمستوى الحد أم بمستوى الجملة ككل، علاقات مختلفة (دلالية وتركيبية وتداولية). إلاّ أنه لا تقوم بينها أي علاقة رُتبيّة (أو سلسلية). ويحتم هذا الوضع صوغ "**قواعد موقعة**" (placement rules) تضطلع بترتيب العناصر داخل الحد والعناصر داخل الجملة، ويتحتم كذلك البحث عن مبادئ عامة تكون بمثابة ضوابط كلّية لهذه القواعد.

لفحص هذه القواعد والمبادئ نكرّس هذا الفصل منطلقين خاصة ممّا ورد في (ديك 1989) و(رايكونف 1992) و(سيفيرسكا 1988) والمتوكل 1985 و1986 و1987 أ و1993 أ).

1- نحو تنميط للحدود:

1-1 مفهوم الترتبة:

يقال عن مجموعة من العناصر، بوجه عام، إنها مرتبة إذا كانت تشكّل سلسلة (sequence) تتوالى وحداتها خطّياً كما هو الشأن بالنسبة للمتوالية التالية:

(1) [أ + ب + ج + د]

وتتضح علاقة السلسلية حين تقارن بعلاقتين آخرين: (أ) علاقة المجموعة و(ب) علاقة السلمية نكون أمام مجموعة حين نكون أمام عدد من العناصر تجمع بينها خاصيةٌ ما (أو خاصيات ما). ويمثل عادة لعلاقة المجموعية على الشكل التالي:

(2) [أ، ب، ج، د]

تقوم علاقة المجموعة هذه، في اللغة، بين العناصر المترادفة التي يمكن أن تتعاقب في نفس السياق ففي الجملة (3)، مثلاً تُشكّل المفردة "**الشاي**" مع مرادفاتها

(= المفردات التي يمكن أن تتعاقبها في الجملة) مجموعة تتآسر عناصرها، في خاصيّة "**السائل المشروب**":

(3) [شرب الضيف { القهوة / [الشاي] / اللبن / ≡ }

وتقوم في نفس الجملة علاقةٌ سلميّة بين عناصر المركب (= محدّده ورأسه) باعتبارها تندرج في مقولة واحدة، من جهة، وبين المركّبات والجملة من جهة ثانية كما يتبين من الرسم الشجري التالي:

(4)

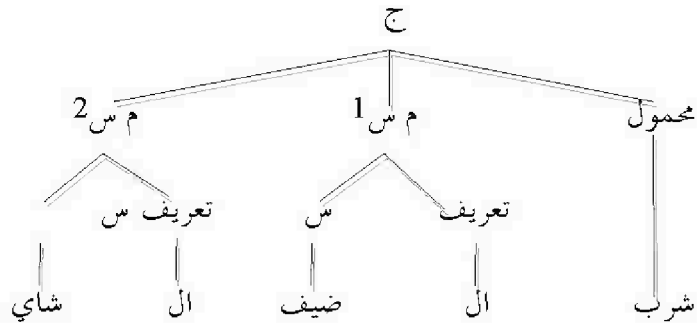

ويطلق غالبا على علاقتي الترتيب والسلمية مصطلحي "**السبق**" (precedence) و"**الإشراف**" (dominance). ويجدر أن نشير إلى أن علاقة الإشراف لا تستلزم، ضرورة، علاقة السبق حيث من الملاحظ أن رتباً متعدّدة يمكن أن تقوم داخل نفس السلمية (أن تتقدم الفضلة على الرأس أو أن تتأخر عنه مثلاً).

2-1 الرتبة وتنميط اللغات:

منذ بحث كرينبرك (كرنيبر: 1963) الرائد، درج الباحثون في مجال تنميط اللغات على تصنيفها بالنظر إلى ترتيب المكونات، أصنافاً ستة: لغات فعل فاعل – مفعول ولغات فاعل – فعل – مفعول ولغات فعل – مفعول – فاعل ولغات مفعول – فعل – فاعل ولغات مفعول – فاعل – فعل ولغات فاعل– مفعول– فعل باعتبار البنية الرتبة السائدة في كلّ فصيلة من الفصائل الست.

ويرى باحثون آخرون (إلى وثمبسون 1976) ضمن آخرين) أن المعطيات توحي بأن اللغات الطبيعة فصيلتان أساسيتان اثنتان: (أ) لغات يسود فيها الفاعل (Subject dominant languages) و(ب) لغات يسود فيها "**المبتدأ**" (Topic dominant languages) على أساس أن المبتدأ هنا "**مبتدأ حقيقي**"[1] (Real Topic). تندرج في الفصيلة الأولى العربية واللغتان الانجليزية والفرنسية وتنتمي إلى الفصيلة الثانية لغات كاللغة الصينية حيث يرد فيها "**المبتدأ**" غير ممثل له بضمير داخل الجملة كما يتبيّن من المثال التالي (لي وثمبسون 1975: 462):

(5) Nei-xie shùmu. Shù shèn dà

كبيرة الجذوع الأشجار – هذه

هذه الأشجار الجذوع كبيرة.

= هذه الأشجار جذوعها كبيرة.

ما يسترعي الانتباه هنا هو أن كلا التصنيفين يعتمدان معياراً واحداً في التنميط، معيارَ الوظائف التركيبية. والملاحظ أن ما يحدّد ترتيب المكونات الوظائفُ الدلالية والوظائف التوجيهية والوظائف التداولية. وتتفاعل هذه الأنواع الثلاثة من الوظائف في تحديد الرتبة وفقاً لسلميّة صُغناها (المتوكل 1985 و1987 أ) على الشكل التالي:

(6) سلمية إسناد الرتبة

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف التداولية

مفاد السلمية (6) أن المكونات تأخذ الموقع الذي تخولها إياه وظيفتها التداولية أو وظيفتها التركيبية (= التوجيهية) إن لم تكن لها وظيفة تداولية أو وظيفتها الدلالية إن لم تكن لها وظيفة تداولية أو وظيفة تركيبية. بتعبير آخر، يأخذ المكون الموقع الذي تقتضيه وظيفته التداولية أيّا كانت وظيفته التركيبية أو وظيفته الدلالية. مثال ذلك المكون "**هنداً**" في الجملة التالية:

(7) **هنداً** عشق خالد نبر "**هنداً**"

---

(1) يُقصد بالمبتدأ الحقيقي الذي لا يربطه بالجملة رابط ضروري كالضمير كما هو الشأن في لغات مثل اللغة الصينية.

الذي يحتل الموقع الصدر ويحكم وظيفته التداولية البؤرية بيد أن الموقع الـــذي تقتضيه وظيفته التركيبية المفعول هو الموقع الذي يلي الفاعل كما في (8):

(8) عشق خالد هنداً

ومثال ذلك كذلك أن المكونين "**هنداً** و"**في المسجد**" يحتلان الموقع المتوســط بين الفعل والفاعل لكونهما محورين في الجملتين (9 أ-ب).

(9) أ - عشق **هنداً** خالد (بنبر "**خالد**")

ب - صلى **في المسجد** أهل القرية (بنبر "**أهل القرية**").

يتضح من هذه الأمثلة، إذن، أن للوظيفة التداولية الغلبــة في تحديــد رتبــة المكونات على الوظيفتين التركيبية والدلالية.

ويمكن أن نستنتج من غلبــة الوظــائف التداوليــة أمــوراً هامــة أربعــة وهي:

(أ) لا يمكن أن تعد البنيات الرتبية الست الآنفة الذكر بنيات قارة تتخذ معيــاراً لتنميط اللغات إلاّ إذا ثبت أنه لا دخل فيها للوظائف التداولية إطلاقاً. فــلا يمكن أن نقول عن البنيتين مفعول - فعل - فاعل وفعل - مفعول - فاعــل إنهما رتبتان تركبيتان قارتان إلاّ إذا ثبت أن تقديم المفعول أو توسيطه فيهمــا ليس ناتجاً عن تبئير؛

(ب) يُقال إن ترتيب المكونات ترتيبان: ترتيب "**محايد**" تداولياً وترتيــب "**موســوم**" تداولياً. ففي اللغة العربية، مثلاً، يقال إن الترتيب فعل - فاعــل - مفعــول ترتيب محايد تداولياً في حين أن الترتيبات الأخرى ترتيبات موســومة. هــذا التمييز لا يمكن أن يقوم إذا نظر إلى التداول على أساس أنه يحدّد جميع الرتب، حتى الرتب التي تبدو "**محايدة**". فكل عبارة لغوية تطابق مقام تخاطب معينــا يحدّد بنيتها بما في ذلك ترتيب مكوناتها.

(ج) من التمييزات الواردة في أدبيات تنميط اللغات التمييز الذي يقابل بين اللغات ذات الرتبة الحرّة (Free order languages) واللغات ذات الرتبــة الثابتــة (Fixed order langagues). وتُدرج في الزمرة الأولى اللغات الإعرابية مثــل اللغة العربية التي يُفترض أن ترتيب مكونات الجملة الفعلية فيها يطابق البنيات الرتبيّة التالية:

(10) أ – فعل – فاعل – مفعول
ب – شرب الطفل لبناً

(11) أ – مفعول – فعل – فاعل
ب – لبناً شرب الطفل

(12) أ – فاعل – فعل مفعول
ب – الطفل شرب لبناً

(13) أ – فعل – مفعول – فاعل
ب – شرب لبناً الطفل

(14) أ – فاعل – مفعول – فعل
ب – الطفل لبناً شرب

إذا تأمّلنا هذه التراكيب تبيّن أن الرتبة فيها مقيّدة تداولياً إذ إن كلّ تركيب يطابق مقاماً مختلفاً ويتضمن بالتالي وظيفة تداولية مختلفة. ويمكن أن نبني على ذلك أنه من العسير الحديث عن لغات ذات رتبة حرّة. فلكي يمكن أن نقول عن لغة ما إنها لغة ذات رتبة حرة يتعين أن تتغير الرتب فيها وأن ينتج عن هذا التغيير تراكيب مترادفة. إذا اعتمدنا هذا المعيار كانت اللغة العربية من اللغات ذات الرتبة المقيّدة (تداولياً).

(د) أثبت دراسات عديدة (فينمان 1974، لي وثومبسون 1976، لي 1979 وديك 1980) أن غلبة الوظائف التداولية (بؤرة، محور) تتحقق حتى في تطور اللغات إذ إنها تتحكم في انتقال لغةٍ ما من بنية رتبية إلى بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى. مثال ذلك أن مجموعة من اللغات ذات الرتبة فعل – فاعل – مفعول انتقلت إلى الرتبة فاعل – فعل – مفعول نتيجة تصدير الفاعل الحامل للوظيفة التداولية المحور كما يتبين من التمثيل التالي:

(15) أ – فعل – فاعل – محور – مفعول
ب – فاعل – فعل مفعول

ولعل انتقال الفاعل إلى صدر الجملة في اللغة العربية المعاصرة ناتج عن هذا المسلسل.

1-3 المكونات الخارجيّة:

المكونات الخارجية، في نظرية النحو الوظيفي هي المكونات التي لا تنتمي إلى الجملة ذاتها أي المكونات التي لا يمكن أن تعدّ موضوعات لمحمول الجملة ولا لواحق له.

من بين هذه المكونات "**المبتدأ**" و"**الذيل**" و"**المنادى**". خاصية هذه المكونات أن لها رتبةً قارة فهي إما أن تتقدم على الجملة أو أن تليها كما يتبين من البنية العامّة التالية:

(16) (منادى) مبتدأ [جملة]، ذيل، (منادى)

يستدعي هذا الصنف من المكونات، بالنظر إلى رتبتها، الملاحظات التالية:

(أ) تأخذ هذه المكونات رتبتها بمقتضى وظيفتها التداولية إذ لا وظيفة تركيبية ولا وظيفة دلالية لها بحكم أنها ليست موضوعات ولا لواحق؛

(ب) تأخذ هذه المكونات مواقع قارة. فالمبتدأ يتقدم على الجملة والذيل يتأخر عنها في حين يحتل المنادى الموقع المتقدم على موقع المبتدأ أو الموقع الموالي لموقع الذيل؛

(ج) يُعدّ المكونات اللذان نصطلح على تسميتهما هنا "مبتدأ" و"ذيلاً" في نظرية النحو التوليدي التحويلي مكوناً واحداً مفككاً (dislocated) إلى اليمين تارة وإلى اليسار تارة أخرى (Right/left dislocated) ويعتبر هذان المكونان في نظرية النحو الوظيفي مكونين متمايزين لهما وظيفتان تداوليتان مختلفتان تماما. فالمبتدأ مكون دال على "مجال الخطاب" في حين أن الذيل مكون يدل على معلومة واردة للتبيين أو التعديل أو التصحيح بالنظر إلى معلومة تتضمنها الجملة[1]. من أدلة تمايز هذين المكونين إمكان توارهما كما في (17):

(17) **خالدٌ**، وهبته إياه، المنزل

1-4 الوظائف والإعراب والرتبة:

مرّ بنا، في الفصل الأول، أن السمات الدلاليةَ والتداوليةَ المؤشر لها في شكل مخصّصات يتوزع تحقيقها بين الصرف والتركيب. وبيّنا بهذا الصدد أن الغلبة تكون تارة للصرف وتارة للتركيب.

---

(1) انظر التفصيل في أنماط الذيول (المتوكل 1985).

في نفس السياق، يلاحظ أن تحقق الوظائف (الدلالية والتركيبية والتداولية) يتوزع بين الوسائل الصرفية، خاصة الحالات الإعرابية (أو ما يقابلها)، والوسائل التركيبية خاصة الرتبة. ويتم تقاسم الصرف والتركيب الدلالة على الوظائف بالشكل التالي:

(أ) من الممكن أن نتصوّر، نظرياً، لغاتٍ يبلغ فيها استغلال الصرف أقصى مداه بحيث يُعبّر صرفياً في الأنواع الثلاثة من الوظائف جميعها. في هذه الفئة من اللغات يتضاءل دور التركيب (= الرتبة) ويخلص للدلالة على سمات أخرى يمكن أن نطلق عليها أحد المصطلحين الشائعين: "**سمات أسلوبية**" أو "**سمات خطابية**".

(ب) في اللغات غير الإعرابية أو التي فقدت الإعراب (كالعربيات الدوارج) يتم تحقق الوظائف تحققاً شبه كلي بوسائل تركيبية، خاصة ترتيب المكونات هذه اللغات هي ما يطلق عليه مصطلح "**اللغات ذات الرتبة الثابتة**".

ويلاحظ في هذه الفئة من اللغات،نظرا لغياب الإعراب، أن المواقع التي يمكن أن تحتلها المكونات الحاملةُ لوظائف تداولية محدودة. مثال ذلك أن إمكان تصدّر المكون البؤرة في اللغات العربية الدوارج شبه منعدم. قارن:

(18) أ – شرب الضيف شاياً
ب – شاياً شرب الضيف

(19) أ – الضيف شرب أتاي
ب –* أتاي شرب الضيف

(20) أ – الضيف شرب شاي
ب –* شاي شرب الضيف

نفس الخاصيّة نجدها في اللغة الفرنسية:

(21) a- l'invité a pris du thé
b- *Du thé l'invité a pris

وتستعيض هذه اللغات عن التصدير بتراكيب خاصة أخرى كالتراكيب المفصولة أو شبه المفصولة أو التراكيب الحصرية كما يتبين من الأمثلة التالية:

(22) أ – اللي شِرَبْ الضّيف أتاي (بنبر "أتاي")

ب – الضيف ما شرب غير أتاي

(23) أ – اللي الضيف شرِب الشاي

ب – الضيف ما شربش غير الشاي

(24) a- C'est du thé que l'invité a pris

b- l'invité n'a pas pris que du thé

c- Ce que l'invité a pris, c'est du thé

(ج) ثمة لغات، كالعربية الفصحى، تسخر للدلالة على الوظائف النمطين من الوسائل معاً: الوسائل الصرفية (= الإعراب) والوسائل التركيبية (= الرتبة). فيما يخص العربية الفصحى، يلاحظ أن الإعراب يفي بتحقيق الوظائف الدلالية والتركيبية، كما بيّنا في الفصل السابق، في حين تضطلع الرتبة بالدلالة على الوظائف التداولية. فالمكون المحور يحتل صدر الجملة أو الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل:

(25) أ – **خالد** قاتلٌ بكراً غداً

ب – قتل **بكراً** خالد

ويحتل الموقع الصدر المكوّن المبأر تبئير مقابلة كما في الجملة التالية:

(26) **بكراً** قتل خالد

وتسخَر الرتبةُ كذلك في هذه اللغة، للدلالة على وظيفتي الفاعل والمفعول خاصة حين لا تظهر علامة الإعراب في المكونين الحاملين لهما:

(27) أ – قتل موسى مصطفى

ب – قتل مصطفى موسى

1-5 الرتبة الأصل/الرتب الفرعيّة:

يرد كثيراً في الأدبيات اللسانية مصطلحُ "**الرتبة الأصل**" (Basic order) ويطلق على الترتيب الذي تأخذه المكونات في الجملة المسماة "**الجملة البسيطة**". ويعني بالجملة البسيطة الجملة الخبرية التي تعد مصدر اشتقاق لجمل أخرى أكثر تعقيداً.

مفهوم الرتبة الأصل هذا لا يثبت وروده إلا في الأنحاء التي تستخدم إواليات (= قواعد تحويل) تتخذ دخلاً لها بنية رتبية"**بسيطة**" (أو "**محايدة**") لاشتقاق بنيات رتبية أخرى. مثال ذلك أننا إذا أخذنا بهذا المفهوم في وصف اللغة العربية تعيّن أن نعُدّ البنية الرتبية فعل – فاعل – مفعول بنية رتبية أصلاً وباقي البنيات الرتبية بنياتٍ فرعية ولزم عن ذلك أن الجملة (28 أ) مصدرُ اشتقاقٍ للجمل (28 ب–هـ):

(28) أ – قابل عمر بكراً

ب – بكراً قابل عمرو

ج – قابل بكراً عمرو

د – عمرو قابل بكراً

هـ – عمرو بكراً قابل

ما يسوّغ تحليلا كهذا هو عدم أخذ البعد التداولي بعين الاعتبار وإقصاء الوظائف التداولية من تحديد الرتبة. أمّا في نظرية النحو الوظيفي، التي هي من النظريات اللسانية المؤسسّة تداولياً، فإن جميع البنيات الرتبية تعدّ بنيات متساوية تستقل كل بنية منها بتحقيق تشكيلة من الوظائف التداولية معيّنة تختلف عما تحققه البنيات الأخرى. على هذا، تُعَدُّ الجمل (28 أ – هـ) جملاً مستقلة بعضها عن بعض لا تربط بينها أية علاقة اشتقاق.

التمييز بين الرتبة الأصل والرتب الفرعية تمييز غير وارد في هذه النظرية إذن.

6-1 الرتبة في النظريات اللسانية:

إشكال الرتبة من الإشكالات التي عُنيت بها جميع النظريات اللسانية قديمها وحديثها. إلاّ أن هذه النظريات اقترحت لهذا الإشكال معالجات مختلفة. ويمكن إرجاع الاختلاف إلى كيفية الإجابة على سؤالين أساسين اثنين وهما: (أ) ما هي طبيعة البنية التي يتم على أساسها تحديد ترتيب المكونات؟ و(ب) ما هي المعلومات التي يتعيّن اعتمادها في هذا التحديد؟

(أ) فيما يخص السؤال الأول، ثمة نظريات تفترض أن البنية مصدر اشتقاق الجملة بنية مرتبة. في هذه الفئة من النظريات توجد رتبتان اثنتان: رتبة "**عميقة**" ورتبة "**سطحية**" على أساس أن الرتبة الثانية مشتقة من الرتبة الأولى بواسطة

قاعدة نقل تحويلية[1]. في مقابل ذلك، ثمة نظريات (نظرية "**الدلالة التوليدية**" ونظرية النحو الوظيفي مثلاً) يقوم اشتقاق الجملة فيها على افتراض أن البنية مصدر الاشتقاق (= البنية التحتية) بنية غيرُ مرتّبة. يؤدي هذا الافتراض إلى أمرين:

أولا، يتم تحديد رتب المكونات في بنية واحدة (بنية سطحية)؛

ثانيا: لا يُحتاج إلى قواعد تحويل تضطلع بنقل بنية مرتبة إلى بنية مرتبة أخرى. ففي نظرية النحو الوظيفي، مثلاً، يتم نقل البنية التحتية غير المرتبة، كما سنرى، إلى بنية مكونات دفعة واحدة بواسطة قواعد تعبير غير تحويلية (لا تُنقُل بنيةً مرتبة إلى بنية مرتبة أخرى).

(ب) أمّا فيما يتعلق بالسؤال الثاني فهناك نظريات تؤسّس تحديد رتبة المكونات على معلومات تتعلق بالعلاقات التركيبية الصرف الواردة في البنية الدخل وهناك نظريات تؤسّس تحديد الرتبة على المعلومات التي توفرها البنية الدخل عن العلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية جميعها.

يمكن أن نستنتج ممّا أوردناه في هذا المبحث أن موقف نظرية النحو الوظيفي من إشكال الرتبة يتخلص في ما يلي:

أولا، ليست الرتبة آيلة إلى الوظائف التركيبية (فاعل، مفعول...) وحدها وإنّما تحدّد على أساس الأنماط الثلاثة من الوظائف: الدلالية والتركيبية والتداولية؛

ثانيا، تتفاعل هذه الوظائف في تحديد الرتبة وفق سلمية تكون فيها الغلبة للوظائف التداولية على الوظائف التركيبية والوظائف الدلالية: ما يحدّد الرتبة بالدرجة الأولى هي الوظائف التداولية؛

ثالثا، يصدق التفاعل بين هذه الوظائف على المكونات الداخلية فقط، أمّا الوظائف الخارجية فرتبتها قارّة موكولة إلى الوظائف التداولية أصلاً؛

رابعاً، يترتب عن إسهام الوظائف في تحديد الرتبة أن مفاهيم "**اللغات ذات الرتبة الحرة**" و"**الرتبة المحايدة**" و"**الرتبة الأصل**" تصبح غير واردة؛

---

(1) مثال ذلك قاعدة "**أنقل أ**" المستخدمة في "**نظرية المعيار الموسعة**" لربط البنية العميقة بالبنية السطحية.

خامساً، يتم تحديد الرتبة في مستوى شبه سطحي (= بنية المكونات) بواسطة قواعد موقعة تتخذ دخلاً لها بنية دلالية – تداولية غير مرتبة. لا طابع تحويلي لهذه القواعد إذ إنها لا تنقل بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى.

2- البنية التحتية: سلمية/ترتيب:

2-1- التمثيل الدلالي – التداولي:

تشكل البنية التحتيةُ تمثيلاً دلالياً تداولياً للعبارة اللغوية يؤشر فيه للسمات الدلالية والتداولية.

تتضمن هذه البنية ثلاثة أنماطٍ من العناصر (أ) وحدات معجمية و(ب) مخصّصات و(ج) وظائف.

الوحدات المعجمية هي، أساسا، المحمولُ وحدوده. ويرد المحمول، بالنظر إلى مقولته المعجمية، إمّا فعلاً أو اسماً أو صفة أو ظرفاً كما بينا في الفصل الأول من الكتاب. أمّا الحدود فهي، كما مر بنا في الفصل السابق، حدودُ اسمية صفية أو حدود ظروف أو حدود جمل. وتنقسم من حيث أهميتها بالنظر إلى الواقعة الدال عليها المحمول إلى حدود موضوعات وحدود لواحق.

المخصّصات تُؤشر لسمات دلالية – تداولية يتم تحققها بواسطة فئة من قواعد التعبير (= القواعد الصرفية) في شكل صُرفات، أدوات أو لواصق أو محدّدات.

أمّا الوظائف فهي العلاقات القائمة بين الحدود والمحمول وبين بعضها البعض. هذه العلاقات إمّا دلالية (منفذ، متقبل، مستقبل...) أو توجيهية ("**تركيبية**") كالفاعل والمفعول أو تداولية (محور، بؤرة...).

هذه الأنماط من العناصر تشكل التمثيل الذي تتخذه قواعد التعبير دخلاً لها لنقل البنية التحتية إلى بنية مكونات، أي بنية صرفية – تركيبية.

ويمكن أن نأخذ كمثال البنية التحتية (30) للجملة (29):

(29) البارحة، قابل هنداً خالد في الكلّية

(30) [خب وي:[س ي:[ثب مض وي:[تا [ق ب ل {فاعل} ف

(ع1 ذ س1: خالد) منف فا بؤجد (ع1 ث س2: هند) متق منف مح

(ع1 ث ص1: كلية) ملك (ع1 ث ص2: بارحة) زم]]]]]

من التمثيل (30) نتبين ما يلي:

(أ) تتضمن الجملة محمولا فعلياً "**قابل**" وحدّين موضوعين ولاحقين: "**خالد**" و"**هند**" و"**البارحة**" و"**الكلية**" وهذه وحدات معجمية؛

(ب) يؤشّر للقوة الإنجازية بالمخصّص "**خب**" (إخبار) وللإثبات والمضي بمخصّصي الحمل "**ثب**" و"**مض**" وللجهة التمام بمخصّص المحمول "**تا**"؛ أمّا سمات التعريف والعدد والجنس فيؤشر لها بمخصّصات الحد "ع" و"**1**" و"**ذ**" أو "**ث**" على التوالي؛

(ج) وتؤشّر الوظائفُ "**منف**" و"**متق**" و"**زم**" و"**مك**" للعلاقات الدلالية منفذ ومتقبل وزمان ومكان، والوظيفتان "**فا**" و"**مف**" للعلاقتين التوجيهتين (أو التركيبيتين)[1] فاعل ومفعول، والوظيفتان "**بؤجد**" و"**مح**" للعلاقتين التداوليتين "**بؤرة جديد**" و"**محور**".

ونعرض لكيفية تنظيم هذه الأنماط الثلاثة من العناصر في الفقرتين التاليتين:

2-2- البنية التحتية غير مرتبة:

يُفترض، في النحو الوظيفي كما رأينا، أن البنية التحتية بنية غير مرتبة بمفهوم الرتبة كما حددناه في الفقرة 1-1- فالبنية التحتية في هذه النظرية تعدّ شبكة (network) من العلاقات الدلالية والتركيبية والتداولية تقوم بين وحدات معجمية، المحمول وحدوده، بدون أن يربط بين هذه الوحدات أيُّ علاقة توالٍ خطّي (أو علاقة سَبق).

ضابط ذلك أنه بالإمكان تغيير مواقع هذه العناصر في البنية التحتية فيؤتى بالموضوع الثاني (س2) قبل الموضوع الأول (س1) أو باللاحقين (ص1) و(ص2) قبل الموضوعين وتظل البنية واحدة. أمّا المواقع التي تحتلها هذه العناصر في الجملة (29) فليست ناتجة عن قواعد نقل تسند إلى هذه العناصر مواقع سطحية غير التي تحتلها في البنية التحتية.

---

(1) سبق أن أشرنا إلى أننا نستعمل مصطلحي "**الوظائف التركيبية**" و"**الوظائف التوجيهية**" بنفس المعنى محيلين بهما كليهما على وظيفتين الفاعل والمفعول.

ويصدق ما قلناه عن بنية الجملة ككل على البنية الداخلية للحدود كذلك. فالحد، كما أسلفنا، بعد إجراء قاعدة انتقاء الرأس والقواعد الصرفية التي تنقل المخصّصات إلى محددّات، تصبح بنيته العامة كالتالي:

(31) {محدّد، رأس، فضلة}

حيث تشير الفواصل إلى أن (31) مجموعةٌ غير مرتبة لا سلسلة.

يتبادر إلى الذهن، هنا، السؤال التالي: ما هو مبّرر افتراض أن البنية التحتية بنية غير مرتبة؟

على هذا السؤال يقدم ديك (ديك 1989: 335) الإجابة التالية "ليست الرتبة خاصية "**عميقة**" في اللغات الطبيعية وإنما هي وسيلة سطحية تُسخّر، بدرجات متفاوتة، لنقل العلاقات التحتية إلى سلسلات سطحية" (ديك 1989: 335).

يترتب عن افتراض أن الرتبة ليست خاصيّة عميقة أمران:

أولا، يُصبح من غير الضروري التمييز بين رتبة أصل واحدة ورتب فرعية ويصبح من الممكن، مقابل ذلك، افتراض بنيات رتبية متعددة مستقلة تطابق كل بنية منها مقال تخاطب معينا وتتضمن بالتالي، تشكيلية وظيفية تداولية معينة؛

ثانياً، يصبح من غير الوارد التمييز بين لغات ذات رتبة حرة ولغات ذات رتبة ثابتة إذ إن الرتبة ظاهرة سطحية لا يمكن اعتبارها، كباقي الظواهر السطحية، معياراً لتنميط اللغات.

ومن المكاسب التي يمكن أن تحققها نظريةٌ تتبنّى افتراض سطحية الرتبة التقريب بين مختلف اللغات الطبيعية إذ بذلك، تصبح البنية التحتية قاسماً مشتركاً بينها جميعها باعتبار هذه البنية التمثيل للخصائص (الدلالية التداولية) التي يُرجّح أن تشكل "**كليات لسانية**". دليل ذلك أن جسر العبور المثاليّ في عملية الترجمة هو، كما بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1995)، التمثيل الدلالي – التداولي التحتي.

ويمكّنُ هذا الافتراضُ النظرية من تحقيق أحد مزاعمها الكبرى، الكفاية النمطيّة، ويمكّنها، بالتالي، من رصد خصائص أكبر عدد ممكن من اللغات وإن تباينت نمطيّاً.

2-3- التنظيم السّلمي للبنية التحتية:

إذا كانت البنية التحتية بنيةً غير مرتبة فإنها، في مقابل ذلك، بنيةٌ تقوم بين عناصرها علاقات سلْمية. بعبارة أخرى، تخلو البنية التحتية من علاقات السبق إلا أنها لا تخلو من علاقات الإشراف. وتكمن السلمية في هذه البنية في تضمنها، كما هو معلوم، لأربع طبقات يعلو بعضها بعضاً (أ) طبقة الحمل المركزي و(ب) طبقة الحمل الموسّع و(ج) طبقة القضية و(د) طبقة الإنجاز.

تتألف طبقة الحمل المركزي من الحمل النووي (= المحمول وموضوعاته) مضافاً إليه مخصّص المحمول π_1 ولواحق المحمول 6_1:

(32) [π_1 [حمل نووي] (6_1)].

وتتكون طبقة الحمل الموسّع من الحمل المركزي كنواة مضافاً إليه مخصّص الحمل π_2 ولواحق الحمل6_2:

(33) [π_2 [حمل مركزي] (6_2)].

تتألف القضية من الحمل الموسّع مضافاً إليه المخصّص القضوي π_3 واللواحق القضوية 6_3:

(34) [π_3 [حمل موسّع] (6_3)].

أمّا الطبقة الرابعة، طبقة الإنجاز، فإنها تتضمن القضية مضافاً إليها المخصّص الإنجازيُّ π_4 واللواحق الانجازية 6_4:

(35) [π_4 [قضية] (6_4)].

على هذا تكون البنية التحتية للجملة ككل هي البنية التالية:

(36) [π_4 وي:: [π_3 س ي [π_2 وي:[π_1 [محمول (س1)...

(س ن)] (6_1)] (6_1)] (6_1)] (6_1)]

من التمثيل (36) يتبيّن أن الطبقات المتواردة في الجملة تتعالق سلميّاً بحيث يتضمن بعضها بعضاً.

ونجد العلاقة السلمية قائمةً داخل الحدّ نفسه حسب اقتراح رايكوف (رايكون 1992) مكمّلا باقتراح المتوكل (المتوكل قيد الطبع) حيث يتكون الحد من أربع طبقات، طبقة الوجه وطبقة المكان وطبقة الكم وطبقة الكيف كما يتضح من التمثيل التالي:

(37) (س ي [4Ø [3Ø [2Ø [1Ø [س] 1Ω] 2Ω] 3Ω]4Ω])

وتواكب العلاقة السلمية (أو تلزم عنها) علاقةٌ حيّزية حيث يقع مخصّص كلّ طبقة في حيّز مخصّص الطبقة التي تعلوها. ويترتب عن ذلك أن كل مخصّص يضع قيود توارد على القيم التي يمكن أن يأخذها المخصّصُ الذي يسفُله. من ذلك، القيودُ التي تحكم توارد وجوهَ مختلف الطبقات (الوجوه القضوية والوجوه الحملية) التي فصلنا القول فيها في مكان آخر (المتوكل 1995).

علاقتنا السلمية والحيزيّة هاتان تنزعان، بمقتضى مبدأ الإسقاطية الآنفة الإشارة إليه في الفصل الأول، إلى أن تترجما إلى ترتيب: سَبْق الإنجاز للقضية وسبق القضية للحمل. من فوائد مبدأ الاسقاطية هذا، كما رأينا، التقريبُ بين البنية التحتية وبنية المكونات (أو البنية السطحية) والاقتصاد بالتالي في الإواليات التي تضطلع بنقل البنية الأولى إلى البنية الثانية. إلا أن ترجمة العلاقات السلمية إلى علاقات رتبية ليست ترجمة تطابق بحيث تنقل كل سلمية إلى علاقة سبق. دليل ذلك أن عناصر طبقة سفلى يمكن أن تتصدر الجملة كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة (29) حيث لاحقُ الحمل (الطبقة الثانية) يحتل الموقع الصدر.

3- من العلاقات إلى الرّتب:

للربط بين البنية التحتية كما حددنا في المبحث السابق وبنية المكونات، من حيث الرتبة، مرت نظرية النحو الوظيفي بمرحلتين أساسيتين اثنتين: مرحلة وضع قواعد موقعة تفي بترتيب المكونات وفقاً لبنيات رتبيّة معيّنة ومرحلة استكشاف المبادئ العامة التي تحكم الرتبة في اللغات الطبيعية بوجه عام والتي تقوم بدور التقليص من عدد هذه القواعد من جهة وتقييد إجرائها من جهة ثانية.

3-1- قواعد الموقعة:

يستلزم التقعيدُ لترتيب المكونات أموراً ثلاثة: تعيين محدّدات الترتيب وتحديد البنيات الموقعية في كل لغة (أو كل نمط من اللغات) وصوغ القواعد الكفيلة بإسناد المواقع. في هذا المبحث نعرض لهذه النقاط الثلاث بالتوالي:

3-1-1- محدّدات الرتبة

نقصد هنا بمحدّدات العواملَ التي على أساسها يتم إسناد المواقع إلى المكونات.

قد رأينا في مبحث سابق أن محدّدات الرتبة، حسب نظرية النحو الوظيفي، الوظائف بأنماطها الثلاثة: الوظائف التداولية والوظائف التركيبية والوظائف الدلالية. وقد أشرنا كذلك إلى أن الأنماط الثلاثة من الوظائف تتفاعل في تحديد الرتبة طبقا للسلمية (6) المعاد سوقها هنا للتذكير:

(6) **سلمية إسناد الرتبة:**

الوظائف التداولية > الوظائف التركيبية > الوظائف الدلالية.

وقد وُضعت السلمية (6) على أساس أن للوظيفة التداولية الغلبة في تحديد الرتبة على الوظيفة التركيبية والوظيفة الدلالية، بتعبير أدق، ثمة حالات ثلاث وهي التالية:

(أ) إذا لم تكن للمكون وظيفة تداولية ولا وظيفة تركيبية فإنه يأخذ الموقع الذي تخوله إياه وظيفته الدلالية نفسها.

(ب) إذا كانت للمكون وظيفة تركيبية (= فاعل، مفعول) إضافة إلى وظيفة الدلالية فإنه يأخذ موقعه بمقتضى وظيفته التركيبية أيّاً كانت وظيفته الدلالية.

(ج) إذا كانت للمكون وظيفةٌ تداولية (بؤرة، محور) بالإضافة إلى وظيفة الدلالية أو وظيفتيه الدلالية والتركيبية فإنه يأخذ الموقع الذي تخوله إياه وظيفته التداولية أيّا كانت وظيفته الدلالية أو وظيفتاه التركيبية والدلالية. وقد أوردنا في الفقرة 1-2- أمثلة لهذه الحالات الثلاث.

أما المكونات الخارجية (المبتدأ والذيل والمنادى مثلاً) فإن ما يحدّد موقعها وظيفتها التداولية نفسها على اعتبار أن هذه المكونات لا وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية لها بحكم عدم انتمائها للجملة. ويعني ذلك أن هذه الفئة من المكونات لا يخضع ترتيبها للسلمية (6).

نستنتج من هذا أنه إذا كانت الوظائف بأنماطها الثلاثة تتفاعل في تحديد الرتبة فيتعين أن توضع البنيات الموقعية وأن تصاغ قواعد إسناد المواقع على هذا الأساس.

3-1-2- البنيات الموقعية:

يُقصد هنا بالبنيات الموقعية (ordening patterns/templates) بنيات عامة تُرصد فيها المواقعُ التي يمكن أن تحتلها المكونات في لغة ما على أساس وظائفها.

لكل لغة بنية موقعية تترتب مكونات الجملة بمقتضاها. ويمكن أن تتقاسم مجموعة من اللغات نفس البنية الموقعية أو على الأقل بنيات موقعية متقاربة. بل إن بعض المواقع تكاد نجدها في جميع اللغات. مثال ذلك موقعا المبتدأ والذيل والموقع الصدر في الجملة، أي الموقع م² وم3 وم1 بالتوالي.

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، استدللنا في بحوث سابقة (المتوكل 1985 و1986 و1987) على أن ترتيب المكونات في الجملة الفعلية والجملة غير الفعلية (الجملة ذات المحمول الاسمي أو الصفي أوالظرفي) يتم وفقاً للبنيتين التاليتين:

(38) م4، م2، [م1 مØ ف (م5) فا (مف) (ص)]، م3

(39) م4، م2، [م1 مØ (ط) فا φ (مف) (ص)]، م3

تتقاسم البنيات (38) و(39) مواقع مشتركة واردة في كلتيهما وهي:

(أ) المواقع الخارجية م4 وم2 وم3 التي تحتلها المكونات المنادى والمبتدأ والذيل على التوالي،

(ب) الموقع الصدر في الجملة م1 المخصّص للأدوات الصدور (أداتي الاستفهام، "**إن**"...)،

(ج) الموقعُ الصدر الثاني مØ الذي يحتله المكون المحور أن المكون البؤرة[1]؛

(د) موقعا الفاعل فا والمفعول مف،

(هـ) الموقعُ (أو الحيّز الموقعي)[2] ص الذي يأوى المكونات التي ليست لها وظيفة تركيبية ولا وظيفية تداولية تخولها احتلال موقع خاص، أحد الموقعين فا ومف أو أحد الموقعين م1 ومØ.

وتختلف البنيتان الموقعيتان (38) و(39) من حيث المواقع التالية:

---

(1) بتعبير أدق، يحتل الموقع مø المكون الحامل لنوع بؤري معين: بؤرة الانتقاء. انظر مقترحاتنا في باب تنميط البؤر في (المتوكل 1993 أ).

(2) يبرر قولنا "**حيز موقعي**" أن ص يتضمن أكثر من موقع واحد، وقد فصّلنا القول في ترتيب اللواحق داخل هذا الحيز في (المتوكل 1987).

(أ) يحتل المحمول في الجملة الفعلية الموقعَ ف في حين يحتل الموقع φ في الجملة غير الفعلية باعتباره صفة أو اسماً أو ظرفاً؛

(ب) يحتل الفاعل في الجملة الفعلية الموقع الموالي لموقع المحمول الفعلي في حين أنه يتقدم في الجملة غير الفعلية على محموله؛

(ج) يخصّص الموقعُ ط للفعل الرابط الذي يواكب المحمول حسب شروط (زمانية – جهيّة) معيّنة؛

(د) تنفرد البنية (38) يتضمن موقع آخر للمكون المحور، الموقع م5.

تستدعي البنيتان (38) و(39) التعقيبات التالية:

أولا، تُعدّ (38) و(39) بنيتين عامّتين تتضمنان مواقع ثابتة ومواقع متغيرة (المواقع الموضوعة بين قوسين) يمكن أن تملأ كما يمكن ألاّ تملأ. فمن النادر جدّا أن نجد جملاً فيها جميعُ مواقع هاتين البنيتين؛

ثانيا، أُغفلت في البنيتين معاً مواقعُ جزئية تحتلها بعض الأدوات كأداة النفي وبعض الأفعال المساعدة بموجب مبدأ الاسقاطية الآنف الذكر؛

ثالثا، وُضعت المواقع في البنيتين على أساس أن المكونات التي تحتلها مركبات اسمية لا ضمائر، ولو أخذت الضمائرُ بعين الاعتبار لحدث تغيير في الترتيب. مثال ذلك أن ضمير الفاعل مع الفعل المضارع يتقدم في حين أنه يتأخر مع الفعل الماضي.

رابعا، من المواقع الواردة في البنيتين (38) و(39) ما تتقاسمه العربية مع لغات أخرى ومنها ما هو خاص بها (أو بنمط معين من اللغات) كالموقع الثاني في صدر الجملة، الموقع مØ[1].

لم يُعن ديك بالتقعيد لمواقع عناصر المركب عنايتَه بالتقعيد لمواقع المركبات داخل الجملة وإنما أشار (ديك 1989: 339، 366) إلى أن ترتيب عناصر المركب يرتبط بمبادئ عامة عن **"المجال"** حيث إن كل مجال (مركب، جملة) ينقسم إلى: (أ) رأس و(ب) ما قبل الرأس (Prefield) و(ج) ما بعد الرأس (Postfièld). البنية العامة إذن لكل مجال هي البنية التالية (ديك 1989: 339):

(40) [ما قبل الرأس] [رأس] [ما بعد الرأس]

(1) انظر (ديك 1989) عن لغات أخرى تستخدم الموقع الصدر الثاني مØ.

وتحتل عناصر المجال (محدّدات وفضلاته) مواقعها قبل الرأس أو بعده وفقاً لمبادئ عامة سنعرض لها في المبحث 3-2.

3-1-3- قواعد إسناد المواقع:

تتخذ القواعد المسؤولة عن إسناد المواقع إلى المكونات داخل الجملة وفقاً لوظائفها الصورةَ العامة التالية:

(41) α ← م

حيث α = مكون ما؛ م= موقع؛ ← = "يتموقع في"

دور القواعد التي تندرج في (41) إسنادُ موقع من المواقع الواردة في البنيتين (38) و(39) لمكوّن من المكونات وفقاً للوظيفة التي يحملها في البنية الدخل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه القواعد لا تهم إلا المكونات المنتمية للجملة ذاتها؛ أمّا المكونات الخارجية فإنها تحتل مواقعها (م4 وم2 وم3) بدءا أي في البنية التحتية نفسها. لذلك كان من الممكن ألاّ نورد المواقع الخارجة عن الجملة في البنيتين (38) و(39).

ونشير كذلك، من جديد، إلى أن قواعد الموقعة هذه لا يمكن أن تعد قواعد تحويلية إذ إنها لا تقوم بنقل مكون ما من موقع إلى موقع وإنما تُسنِد موقعاً ما لمكون وارد في بنية غير مرتبة أصلاً.

فيما يخص اللغة العربية، وضعنا في أعمال سابقة (المتوكل 1985) و1986 و1987) بعضاً من قواعد الموقعة المسؤولة عن ترتيب المكونات داخل الجملة الفعلية صغناها على النحو التالي:

(42) أدوات صدور ← م1

(43) { ضم / بؤ مقا / مح } ← مØ

(44) مح ← م1

(45) أ- فعل ← ف

ب- فاعل ← فا

ج- مفعول ← مف

تفيد القاعدة (42) أن الأدوات الصدور تحتل الموقع الصدر في الجملة م1. وتندرج في هذه الزمرة من الأدوات أداتا الاستفهام "**هل**" و"**الهمزة**" والأداة الوجهية "**إنّ**".

وتفيد القاعدة (43) أن المكون الحامل لإحدى وظيفتي المحور وبؤرة المقابلة أو أحد ضمائر الاستفهام ("**من**"، "**أين**"، "**كيف**"...) يحتل الموقع الصدر الثاني مØ. تعد هذه القاعدة مسؤولة عن رتبة المكون المتصدّر في الجمل التالية:

(46) أ – متى قابلت خالداً؟
ب – ثريداً أكلت هند.
ج – عليّا أكرمتُه[1].

وتُعدُّ القاعدة (44) مسؤولة عن موقعة المكون المحور في الجمل التي يحتل فيها هذا المكون الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل:

(46) قتل اللصّ الحارس

أمّا القواعد (44 أ–ج) فهي القواعد المسؤولة عن موقعة المكونات الفعل والفاعل والمفعول.

ويخضع تطبيق هذه القواعد لقيود محليّة أهمها ما أسميناه "**قيد أحادية الموقعة**" والذي صغناه (المتوكل 1985، 1986) كما يلي:

(47) قيد أحادية الموقعة:
"لا يتموقع في موقع واحد أكثر من مكون واحد"

خرق القيد (47) هو ما يجعل من التراكيب التالية تراكيب لاحنة:

(48) أ –* متى هندا قابلت؟
ب –* البارحة خالداً رأيتُ
ج –* في المقهى خالداً قابلت

يكمن لحن الجمل (48 أ–ج) في أن مكونين اثنين يحتلان معا الموقع مØ.

---

(1) انظر تفصيل تحليلنا للتراكيب التي من قبيل (46 ج) في (المتوكل 1993 أ) حيث يُعد المكون المتصدر فيها مبتدأ خضع لعملية امتصاص داخل الجملة وأصبح بذلك مفعولاً محوراً في حين أصبح الضمير مجرد علامة مطابقة.

ملحوظة: يتبادر إلى الذهن التساؤل عن مدى ورود موقعين اثنين في صدر الجملة م1 والموقع مØ، وقد يبرّر هذا التساؤل أن مجموعة من البحوث أثبتت أن لغات عدة تخصّص موقعاً صدراً واحداً، الموقع م1، لكل مكون حكمه التصدّر. الإجابة على هذا التساؤل هي أن العربية، بخلاف تلك اللغات، يمكن أن يتقدم فيها على الفعل أداة صدر ومكون بؤرة أو محور كما يتبين من سلامة الجمل التالية.

(49) أ – أبكراً قابلت؟

ب – أفي الشارع رأيت خالد؟

ج – أعلياً أكرمته؟

إذا أخذنا بعين الاعتبار قيدَ أحادية الموقعة (47)، تعيّن أن نميز بين موقعتين صدرين اثنين لرصد خصائص التواكيب التي من قبيل (49 أ – ج).

يُلاحظ أن القواعد (42) و(43) و(45 ب – ج) تصلح للاضطلاع بترتيب المكونات داخل نمطي الجمل في اللغة العربية كليهما لكونها تهم مواقع مشتركة بين البنيتين الموقعيتين (38) و(39). ويمكن، على غرار القاعدة العامة (41)، صوغُ قواعد أخرى، ففي برصد رتبة المكونات الخاصة بالجملة غير الفعلية كالقاعدتين (50 أ–ب) اللتين يتم بمقتضاهما موقعة الفعل الرابط والمحمول غير الفعلي:

(50) أ– رابط ← ط

ب– محمول { اسم / صفة / ظرف } ← φ

3–2– من القواعد إلى المبادئ:

سبق أن أشرنا إلى أن ترتيب المكونات في النحو الوظيفي تحدّده قواعدُ موقعة ومبادئ عامة. عرضنا في المبحث السابق للقواعد المسؤولة عن إسناد المواقع في العربية الفصحى ونتناول هنا مبادئ الترتيب العامة منطلقين أساساً ممّا هو وارد في (ديك 1989) و(رايكوف 1992) و(ديك 1994).

3-2-1- لماذا المبادئ؟

تبيّن لنا في المبحث السابق أن دور قواعد الموقعة هو رصد رتبة المكونات في لغة معينة. ففي ذلك المبحث فحصنا القواعد التي تضطلع بإسناد المواقع إلى مكونات الجملتين الفعلية وغير الفعلية في اللغة العربية الفصحى. إذا كان هذا هو دور قواعد الموقعة فما هي وظيفة المبادئ؟ يُفهم ممّا أورده ديك (ديك 1989) عن تبرير وجوه مبادئ رُتبية عامة في أي نظرية ترمي إلى وصف وتفسير ظواهر الرتبة في اللغات الطبيعية، أن دور هذه المبادئ دوران أساسيان اثنان وهما التاليان:

(أ) لئن كانت قواعد الموقعة تخص لغةً بعينها فإن المبادئ تهم الرتبة في اللغات الطبيعية بوجه عام. مثلاً لذلك يُورد رايكوف (رايكوف 1992: 212) مبدأ "الحيزيّة" (Principle of scope) القاضي بما يلي:

(1) تتقدم أداة الإشارة على العدد إذا وردا كلاهما قبل الاسم الرأس؛

(2) وتتأخر أداة الإشارة عن العدد إذا وردا كلاهما بعدالرأس؛

بموجب هذا المبدأ، نكون أمام بنيات رتبية أربع ممكنة وهي:

(51) أ – إشارة – عدد – اسم

ب – إشارة – اسم – عدد

ج – عدد – اسم – إشارة

د – اسم – عدد – إشارة

وتنتقي كل لغة بنية رتبية من بين البنيات الأربع الممكنة. هذا الانتقاء لا يتم في مستوى المبادئ بل في مستوى قواعد الموقعة التي تنتمي إلى أنحاء خاصة، أي أنحاء لغات معينة. بعبارة أوجز، تنتمي المبادئ إلى "**النحو الكلي**" في حين تندرج القواعد في الأنحاء الخاصة.

(3) تقوم المبادئ بالنظر إلى القواعد بدور الضوابط. فالمبادئ كما يقول ديك (ديك 1989: 333) "تقيّد السلسلات المكوّنية الممكنة والتواردات الممكنّة بين هذه السلسلات في مختلف المجالات (مجال الجملة ومجال المركّب)".

يتجلى هذا الدور، مثلاً، في أن مبدأ الحيزيّة القاضي بعدم إمكان تقدم العدد على الإشارة يسمح بتوليد البنيات (51 أ–ج) عن أنها بنيات سلمية ويمنع توليد البنيتين (52 أ–ب) باعتبارهما بنيتين لاحنتين:

(52) أ -* عدد - إشارة - اسم

ب -* اسم - إشارة - عدد

كما يتبين مثلاً، من الجملتين التاليتين:

(53) أ -* أكره الثلاثة هؤلاء الرجال

ب -* أكره الرجال هؤلاء الثلاثة

دور هذا المبدأ، إذن، يكمن في تحديد السلسلات الممكنة وإقصاء السلسلات غير الممكنة في اللغات الطبيعية. ودروه، بالتالي، أنه يقيّد القاعدة المسؤولة عن تحديد رتبة الإشارة والعدد في الأنحاء الخاصة. لنأخذ كمثال آخر المبدأ التالي (ديك 1989: 346):

(54) "تنتقي المعلّقاتُ[1] كموقع مفضل:

أ - موقع التوسّط بين المعلّقتين؛

ب - أو صدارة المعلّق الذي تشكل معه مكونا واحداً".

يحدّد هذا المبدأ، بالنسبة للمعلّقات العاطفة، السلسلة الممكنة (55) والسلسلتين غير الممكنتين (56 أ-ب):

(55) [[معلّق] معلِّق [معلّق]].

(56) أ -* [[معلَّق] معلَّق [معلِّق]].

ب -* [معلِّق معلِّق [معلَّق]].

بذلك يُبيح المبدأ (54) توليد جمل عطفية كالجملة (57) ويمنع توليد جمل عطفية من قبيل (58):

(57) شربت شاياً وقهوة

(58) أ -* شربت شايا قهوة و

ب -* شربت وشاياً قهوة.

3-2-2- من مبادئ الترتيب:

يصوغ ديك (ديك 1989) مجموعة من المبادئ التي تحكم ترتيب المكونات في مجال الجملة ككل ومجال المركّب، نجد بعضها مفضّلاً وممثلاً له في عدد كبير من اللغات في (رايكوف 1992). ونكتفي هنا بفحص بعضٍ من هذه المبادئ.

---

(1) يشمل مفهومُ المعلّق (Relator)، في النحو الوظيفي، أدوات العطف والأدوات الدامجة ("**أن**"...) وحروف الجرّ.

3-2-2-1- مبدأ الترتيب العاكس:

يصوغ ديك (ديك 1989: 340) مبدأ الترتيب العاكس (Principle of iconie ordering) بالشكل التالي:

(59) "تخضع المكونات لمبدأ الترتيب العاكس حين يرد ترتيبها عاكسا بكيفية من الكيفيات للفحوى الدلالي للعبارة التي تتضمنها".

ويورد ديك كأمثلة للترتيب الذي يخضع للمبدأ (59) ما يلي:

(أ) تتوالى الجمل في نص سردي وفقاً لتوالي الأحداث التي تعبّر عنها.

(ب) في مستوى الجملة المركبة يتجلى الخضوع للمبدأ (59) في ما يلي:

(1) تفضّل الجملُ الزمانية التي من قبيل "**بعد أن ج**" أن تتقدم على الجملة الرئيسية. فالجملة (60 ب) جملة موسومة إذا قورنت بالجملة (60 أ):

(60) أ – بعد أن دخل خالد، خرجت هند

ب – خرجت هند بعد أن دخل خالد

ويحصل عكسُ ذلك حين تكون الجملةُ الزمانية من قبيل "**قبل أن ج**":

(61) أ – خرجت هند قبل أن يدخل خالد

ب – قبل أن يدخل خالد، خرجت هند

(2) أشار كرينبرك 1963) إلى أن الجملة الشرطية تنزع إلى أن تتقدم على الجملة الرئيسية:

(62) أ – إذا أردت أن تنجح، وجب أن تجتهد

ب – وجب أن تجتهد إذا أردت أن تنجح.

ويتضح الفرق خاصة في الجمل التي من قبيل (63 أ–ب):

(63) أ – من اجتهد نجح

ب – نجح من اجتهد

ويعلّل كرينبرك ذلك بكون الشرط سابقاً مفهومياً للمشروط.

(ج) يفرَع ديك (ديك 1989: 346) عن المبدأ (59) مبدأ يتعلق بموقعي الفاعل والمفعول يصوغه كالتالي:

(64) "يسبق موقعٌ الفاعل موقع المفعول".

يُرجع ديك أسبقية الفاعل على المفعول في الرتبة إلى كون المنظور الرئيسي للوجهة سابقاً مفهومياً لمنظورها الثانوي (ديك 1989: 346).

(د) ويمكن أن نضيف إلى هذه الأمثلة ترتيب العناصر داخل المركّب أيضاً. ففي الحالات العادية يتم ترتيب الفضلات، بالنظر إلى رأس المركب، وفقاً لدرجات التقييد حيث تتأخر الفضلة الأكثر تقييداً عن الفضلة الأقل تقييداً كما يتبيّن من المقارنة بين (65 أ) و(65 ب):

(65) أ – زرت المدن المغربية الشاطئية

ب – ? زرت المد الشاطئية المغربية[1].

3-2-2-2- مبدأ الاستقرار الوظيفي

يصوغ ديك هذا المبدأ (Principle of functional stability) كما يلي:

(66) "تحتل المكونات الحاملةُ لنفس الوظائف نفسَ المواقع".

يقضي المبدأ (66) أن تحتل المكوناتُ الحاملة لوظائف معينة (دلالية أو تداولية أو تركيبية) المواقع التي تخولها إياها هذه الوظائف. فالمكونات الفاعل والمفعول يحتلان الموقعين المخصّصين لهما في البنية الرتبية. والمكون الحامل لوظيفة المحور أو لوظيفة البؤرة يتعيّن أن يحتل الموقع الخاص (م1) أو مØ) المخصّص لهاتين الوظيفتين.

ويمنع المبدأ (66) توليد سلسلات تحتل فيها المكونات مواقعَ غير التي تقتضيها وظائفها إلاّ إذا كان ذلك بموجب مبدأ آخر كما سنرى.

3-2-2-3- مبدأ الإبراز التداولي:

يأخذ هذا المبدأ (Principle of pragmatic highlighting) في (ديك 1989) الصياغة التالية:

(67) "تتموقع المكوناتُ الحاملةُ لوظائف تداولية خاصة (محور، بؤرة) في مواقع خاصة تشمل على الأقل[2] الموقع الصدر م1"

---

(1) تعدّ الجملة (65 ب) غريبة، بمقارنتها بالجملة (65 أ) إذا كان محط الحديث المدن المغربية لا المدن الشاطئية بوجه عام.

(2) يشير ديك بعبارة "على الأقل" إلى إمكان افتراض موقعٍ صدرٍ آخر كالموقع مØ الذي أثبتنا وروده في اللغة العربية.

يقتضي المبدأ (67) أن تحتل المكونات مواقع أخرى غير مواقعها العادية لأسباب تداولية. مثال ذلك احتلالُ المكون المفعول للموقع الصدر في الجملة إذا كان هذا المكون يحمل الوظيفة التداولية البؤرة كما هو الشأن في الجملة التالية:

(68) كتاباً طالع خالد

3-2-2-4- مبدأ تمام المجال:

يصوغ ديك (ديك 1989: 343) مبدأ تمام المجال (Principle of domain integrity) بالشكل التالي:

(69) "تنزع المكونات المنتمية إلى مجال ما أن تظل داخل مجالها".

مفاد المبدأ (69) أن مكونات مجال ما، سواء أكان جملة، أم مركباً، تفضل ألاّ تتموقع في موقع خارج هذا المجال.

من الأمثلة التي يمكن أن نوردها بهذا الصدد أن كلّ طبقة من طبقات الجملة الأربع باعتبارها مجلات تمارس ضغطاً على العناصر المنتمية إليها (لواحقها مثلاً) كي لا تنتقل خارجها. إلاّ أنه كثيراً ما تحدث "**زحزحة**" (displacement) فيخرج المكون عن مجاله كما هو الشأن في الجملة (29) المكررة هنا للتذكير:

(29) البارحة، قابل هنداً خالد في الكلية

حيث يتموقع اللاحق الزماني خارج مجاله الأصلي: الحمل.

سنعود إلى ظاهرة الزحزحة هذه في المبحث اللاحق.

3-2-2-5- مبدأ تجانس المجالات:

يعود مبدأ تجانس المجالات (Principle of cross-domain harmony) إلى كرينبرك (1993)، ويقترح ديك (ديك 1989: 344) صوغ هذا المبدأ على النحو التالي:

(70) "تنزع كل لغة إلى انتقاء مجال قبلي (Prefield) أو مجال بعدي (Postfield) على أساس أن يكون الانتقاء وارداً بالنسبة للجملة وللمركّب معاً".

مفاد المبدأ (70) أنه إذا اختارت لغة ما أن تقدم الفضلات على الرأس فإن ذلك يصدق على الجملة كما يصدق على المركب. مثال ذلك أن اللغات التي يحتل فيها الفعل آخر الجملة، كاللغات ذات البنية الرتبيّة فاعل – مفعول – فعل، تقدم

فضلة المركّب (الصفة، المضاف إليه) على الرأس. أمّا إذا كان الاختيار هو تأخير الفضلة عن الرأس فإن الفعل يتصدر الجملة بتلوه الفاعل والمفعول كما يتصدر الرأسُ المركّب. مثال ذلك ما يحدث في العربية الفصحى حيث تنزع الفضلات في الجملة إلى أن تتأخر عن الفعل نزوعها في المركّب إلى التأخر عن الرأس.

يُفرّع ديك عن المبدأ (70) المبدأ التالي:

(71) "تختار كل لغة مجالاً قبليّا أو مجالاً بعدياً لترتيب الفضلات بالنظر إلى الرأس".

بمقتضى المبدأ (71) يمكن أن نصنف اللغات إلى لغات ذات مجال قبلي ولغات ذات مجال بعدي كما هو موضح في ما يلي:

(72) **لغات ذات مجال قبلي**

(1) الجملة:

فاعل – مفعول – فعل

(2) المركّب

(أ) مضاف إليه – مضاف

(ب) صفة – اسم

لغات ذات مجال بعدي

(1) الجملة:

فعل – فاعل – مفعول

(2) المركّب:

(أ) مضاف إليه – مضاف

(ب) اسم – صفة

فيما يخص اللغة العربية الفصحى، يتعيّن إدراجها في اللغات ذات المجال البعدي. فهي من اللغات التي يتصدر فيها الفعلُ الجملةَ والرأسُ المركّب. على ذلك، تكون بنية المركّب المرتبة في العربية هي البنية التالية:

(73) [محدّد – رأس – فضلة].

يتضح أن بنية المركّب في العربية هي البنية (73) من المقارنة بين طرفي الزوجين الجمليين التاليين:

(74) أ – قرأت رسالة هند

ب –* قرأن هندٍ رسالةَ

(75) أ – اشتريت قميصاً أبيض

ب –* اشتريت أبيض قميصاً

3-2-2-6- مبدأ التعقيد المتزايد:

يصوغ ديك (ديك 1989: 345) مبدأ التعقيد المتزايد (Principle of increasing complexity) كالتالي:

(76) "تنزع اللغات التي ترتيب المكونات حسب التعقيد المتزايد".

ويتفرع عن هذا المبدأ "الترتيبُ المفضلُ المستقل عن اللغات" (Language-independent preferred order of constituents) الذي يصوغه ديك (ديك 1989: 351) على النحو التالي:

(77) "تفضل المكوناتُ أن تترتب وفقاً للتعقيد المتزايد، حيث يحدّد التعقيد كما يلي:

(أ) ضمير متصل > ضمير منفصل > مركّب اسمي > مركّب حرفي > جملة مدمجة؛

(ب) بالنسبة لكل مقولة س: س < س وس

(ج) بالنسبة لكل مقولتين س وص: س < [س [ص]]

مفاد المبدأ (77) أن المكونات الأقل تعقيداً يُفضّل أن تتقدم على المكونات الأكثر تعقيداً ولو كان حكمها، بمقتضى وظيفتها، أن تتأخر ذلك ما نتبيّنُه من المقارنة بين (78 ب) و(78 أ):

(78) أ – بلغ المديرَ أن الموظفين تغيبوا جميعهم

ب – ? بلغ أن الموظفين تغيبوا جميعهم المديرَ

3-2-2-7- مبدأ الاسقاطية[1]:

بيّنا في الفصل الأوّل من هذا الكتاب أن الصرفات التي تحقق مختلف مخصّصات طبقات الجملة الأربع تنزع، في رأي ديك (ديك 1994) إلى أن تتوالى في سطح الجملة (= بنيتها المكونية) وفقاً للعلاقات الحيزية القائمة بينها في البنية التحتية: تتقدم صرفة المخصّص الإنجازي على صرفة المخصّص القضوي التي تتقدم على صرفة المخصّص الحملي التي تسبق صرفة المخصّص المحمولي. بعبارة أخرى تُترجم العلاقات الحيزية القائمة بين المخصّصات إلى سلسلات من الصرفات بمقتضى ما أسماه ديك (ديك 1994) "**مبدأ الإسقاطية**".

ويمكن أن توسع مجال هذا المبدأ ليشمل كذلك الصرفات التي تحقق مخصّصات الحد بحيث يمكن القول إن صرفة الوجه في مستوى المركّب تسبق صرفة الإشارة التي تتقدم على صرفة الوجه التي تتقدم على صرفة العدد. على هذا تكون بنية المركّب في اللغة العربية هي البنية (79):

(79) [وجه إشارة عدد [رأس] (فضلة)]

وقد مرّ بنا (الفصل الأول) أن مبدأ الاسقاطية هذا وارد كذلك بالنسبة لتوالي الصرفات التي تحقق المخصّصات الجزئية (الوجه والزمان والجهة مثلاً).

3-2-3- تفاعل مبادئ الترتيب:

يُعدّ ترتيب المكونات في لغة ما وفي مرحلة معيّنة من مراحل تطورها، ناتج تفاعل المبادئ التي عرضنا لها في الفقرة السابقة (وغيرها ممّا لم نعرض له).

تفاعل المبادئ في تحديد الرتبة غالباً ما يكتسي طابع التنافس والصراع حيث إن الرتبة التي تنتج عن مبدأ ما يمكن أن تتعارض والرتبة التي يحددها مبدأ آخر. وكثيراً ما يؤدي هذا التنافس بين المبادئ إلى أن يُبطِل مبدأ ما مفعول مبدأ آخر. ومن الملاحظ أن الغلبة تكون، في هذا الصراع، لمبادئ معيّنة منها "**مبدأ الإبراز التداولي**" و"**مبدأ التعقيد المتزايد**".

ونورد في ما يلي أمثلة لتفاعل هذين المبدأين مع المبادئ الأخرى:

---

(1) ورد رايكوف (رايكوف 1992) كما سبق أن أشرنا إلى ذلك "**مبدأ الحيزيّة**" وهو لا يختلف كثيراً في مضمونه عند مبدأ الاسقاطية الذي نجده في (ديك 1994).

(أ) يُبطل مبدأ الإبراز التداولي مفعولَ مبدأ الترتيب العاكس حيث إن المكون المبأر يحتل موقعاً خاصاً (الموقع م1 أو الموقع مØ) أيّا كانت الرتبة التي يخوّله إياها هذا المبدأ. مثال ذلك أن الجملة المدمجَة الدالة على الزمان التي من قبيل "**قبل أن ج**" تتقدم الجملة الرئيسية إذا كانت مبأرة كما يتضح من المقارنة بين (61 أ – ب).

ويبطل نفسُ المبدأ مفعولَ مبدأ تَمام المجال حيث يقضي بأن يحتل المكوّنُ المبأر موقعاً خاصاً خارج مجاله الأصلي. من أشهر الأمثلة في هذا الباب موقعه ضمائر الاستفهام في صدر الجملة الرئيسية ولو كان حكمها أن تتموقع في الجملة المدمجة مجالها الأصلي:

(80) أ – تظن أن خالد قابل من؟

ب – من تظن أن خالداً قابل؟

ويلغى مبدأ الإبراز التداولي مفعول مبدأ الاستقرار الوظيفي حيث المكون المفعول، مثلاً، إذا ما ورد حاملاً للوظيفة البؤرة، يحتل الموقع مØ (أو الموقع م1 في غير العربية) بيد أن حكمه أن يحتل، بموجب مبدأ الاستقرار الوظيفي، الموقَع الموالي لموقع الفاعل كما يتضح من المقارنة بين الجملتين التاليتين:

(81) أ – ألّفتِ هند ديوان شعر

ب – ديوانَ شعرٍ ألذفت هندٌ

(ب) وينتج عن تنافس مبدأ التعقيد المتزايد مع مبدأ ذي الترتيب العاكس أن يُلغَى مفعولُ هذين المبدأين لصالح المبدأ الأوّل.

فإذا بلغ المكون درجة عليا من التعقيد، كأن يكون جملة مثلاً، احتلّ الموقعَ الآخر في الجملة ولو كان حكمه، بمقتضى وظيفته، أن يتقدم. مثال ذلك ما يحصل في الجملة (78 أ) في مقابل الجملة المتوقعة (78 ب).

وإذا كانت إحدى فضلات المركّب جملةً تعيّن أن تتأخر ولو كان حكمها التقديم بموجب مبدأ الترتيب العاكس. مثال ذلك ما يحدث في التراكيب التي من قبيل (82 أ):

(82) أ – زرت المدن الشاطئية الموجودة بالمغرب

ب – ؟ زرت المدن التي توجد بالمغرب الشاطئية

وتجدر الإشارة إلى أن إلغاء مبدأ ما لمفعول مبدأ آخر لا يعني أن هذا المبدأ غير وارد. فمفعوله يظل قائماً ما لم يتعارض مع مبدأ آخر.

ويؤدي التعارض بين المبادئ، عن طريق التحجّر، إلى انتقال اللغة من بنية رتبية إلى بنية رتبية أخرى. من أمثلة ذلك ما يحدث في اللغات ذات الرتبة فعل – فاعل – مفعول التي تنتقل إلى الرتبة فاعل – فعل – مفعول باطراد احتلال الفاعل للموقع الصدر بموجب مبدأ الإبراز التداولي.

ويمكن أن نفسر انتقال الإشارة إلى ما بعد رأس المركّب في بعض اللغات العربية الدوارج كالمصرية والتونسية بتحجر تأخيرها حين تكون مبأرة. بعبارة أخرى يمكن أن تعدّ التراكيب التي من قبيل (84 أ – ب) تاتجة عن تحجر التراكيب التي من قبيل (83 ب):

(83) أ – اشتريت هذه المجلة

ب – اشتريت المجلة هذه[1]

(84) أ – اشتريت المجلة دي

ب – شريت المجلة هذيه[2]

ولنشر في ختام هذا المبحث إلى أن تفاعل المبادئ الذي رسمنا خطوطه العريضة في ما تقدم لا يتم في مجال المركّب بنفس الطريقة التي يتم بها في مجال الجملة من ذلك أن عناصر المركب، غير خاضعة لمبدأ الإبراز التداولي خضوع عناصر الجملة له. ففي اللغات ذات المجال البعدي كاللغة العربية تظل الفضلة محتفظة بموقعها بعد رأس المركّب ولو وردت مبأرة كما يتبين من لحن الجملة (85 ج):

(85) أ – تزوجت هند كاتباً مصرياً

ب – تزوجت هند كاتباً مصرياً (لا سورياً)

---

(1) ذا التفسير يقوم على افتراض أن الفرق بين (83 أ) و(83 ب) كامن في أن "**هذا**" مبأر في الجملة (83 ب) باعتبار هذه الجملة، بخلاف الجملة الأولى، ترادف الجملة التالية:
شتريت المجلة هذه لا تلك.

(2) سوّغ أن نتحدث عن ظاهر تحجر رتبة الإشارة في هاتين الدارجتين كونها لم يعد من الممكن أن تتقدم على الرأس:
أ –* اشتريت دي المجلة
ب – * شريت هذية المجلة

ج -* تزوجت هند مصرياً كاتبا (لا سورياً)

ولعل ذلك راجع إلى أن الترتيب داخل المركّب أقل مرونة من الترتيب داخل الجملة. ونرجو، بهذه المناسبة، أن يُعمّق البحث في مسألة المشاكلة التي عرضنا لها في الفصل السابق لمعرفة مدى ورودها كذلك في مستوى التركيبية للجملة والمركّب. بعد أن ثبتت في مستوى بنيتهما التحتية[1].

(1) في انتظار ذلك يمكن أن نجازف بالقول إن المشاكلة بين المركّب وبنية الجملة التركيبية لا ترقي إلى مستوى المشاكلة بين الحدّ وبنية الجملة الدلالية التداولية. إذا ما ثبت ذلك يمكن أن يضاف كدليل على صحة الأطروحة المتبناة في النحو الوظيفي القائلة بأن التقارب بوجه عام يتعيّن البحث عنه في البنية الدلالية التداولية التحتية أكثر ممّا يتعيّن عنه في البنية الصرفية التركيبية السطحية.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، القاهرة، 1969

المتوكل، أحمد، (1985)، الوظائف التداولية في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

المتوكل، أحمد، (1986)، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي. الدار البيضاء: دار الثقافة.

المتوكل، أحمد، (1987 أ)، من البنية الحملية إلى البنية المكونية: الوظيفة المفعول في اللغة العربية. الدار البيضاء: دار الثقافة.

المتوكل، أحمد، (1987 ب)، من قضايا الرابط في اللغة العربية. منشورات عكاظ.

المتوكل، أحمد، (1988 أ)، قضايا معجمية: المحمولات الفعلية المشتقة في اللغة العربية. الرباط: اتحاد الناشرين المغاربة.

المتوكل، أحمد، (1988ب)، الجملة المركبة في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

المتوكل، أحمد، (1989)، اللسانيات الوظيفية: مدخل نظري. الرباط: منشورات عكاظ.

المتوكل، أحمد، (1993 أ)، الوظيفة والبنية: مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية. الرباط: منشورات عكاظ.

المتوكل، أحمد، (1993 ب)، آفاق جديدة في نظرية النحو الوظيفي. الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

المتوكل، أحمد، (1995)، قضايا اللغة العربية في اللسانيا الوظيفية: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي – التداولي. الرباط: دار الأمان.

سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب. القاهرة، 1966.

المراجع باللغة الأجنبية:

Auwera, Johan van der (1990), "Getting ahead with predicatinal terms". In: M. Hannay and E. Vester (eds.).

Bouideh, M. (1990) Du Terme au Syntagme en Grammaire Fonctionnelle. Thèse de 3e cycle. Faculté des lettres et des sciences Humaines. Rabat.

Chomsky, N. (1981) Lectures on Government and Binding. Dordrecht: Foris.

Cuvalay, M. (1995) "The E-structure in Functional Grammar: towards a consistent treatment of Tense. Mlld Aspect and Illocutionary Force" WPFG 59.

Dik, S. C. (1978) Fuctional Grammar. Amsterdam: North-Holland.

Dik, S. C. (1980) Studies in Functional Grammar. New York: Academie Press.

Dik, S. C. (1983) "Two constraints on Relators and what they can do for us" in Dik (ed): Advances in Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

Dik, S. C. (1985) "Formal and semantic adjustment of derived constructions". In: A. M. Bolkestein et al. (eds.) Predicates and Terms in Functional Grammar. Dordrecht: Foris.

Dik, S. C. (1989) The Theory of Functional Grammar. Part I: The Structure of the Clause. Dordrecht: Foris.

Dik, S. C. (1994) "Computational description of verbal complexes in English and Latin". In: E. Engberg-Pedersen et al. (eds.) Function and Expression in Functional Grammar. Berlin: Mouton de Gruyter.

EL Baaj, L., (1995) La negation en Arabe: Approche fonctionnelle. These de 3e cycle. Faculté des lettres Rabat.

Fillmore, C. (1968) "The case fir case". In: E. Bach and R. Harms (eds.) Universals in Linguistic Theory. New York: Holt, Rinchart an Winston.

Givon, T. (1976) "Topic, pronoun and grammatical agreement" In: C. N. Lo (ed.).

Greenberg; J. H. (1963) "Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements". In: J. H. Greenberg (ed.) Universals of Language. Cambridge (MA): MIT Press.

Grice, H. P. (1975) "Logic and conversation". In: P. cole and J. Morgan (eds.) Speech Acts. Syntax and Semantics 3 New York: Academic Press.

Groot, Casper de. (1990) "Morphology and the typology of expression rules." In: M. Hannay and E. Vester (eds.).

Groot, Casper de and M. Limburg '1986) "Pronominal elements: diachrony, typology and formalization in Functional Grammar." WPFG12.

Hannay, M. and E. Vester (eds.) (1990) Working with Functional Grammar: Descriptive and Computational Applications. Dordrecht: Foris.

Johnson-Laird, P. N. (1983) Mental Models. Cambridge: C.U.P.

Li, C. N., (1975), Word order and word order chage. Cambridge.

Li, C. N., and S. A. Thompson (1976) « Subject and topic: a new typology of languages». In: C. N. li (ed.).

Li C. N. (ed.) (1976) Subject and Topic. New York: Academie Press.

Mackenzie, J. L. (1990) "Let's get our heads together: A reply to van der Auwera". In: M. Hannay and E. Vester (eds.).

Messaoudi, L. (1985) Temps et aspect: approche de la phrase simple en Arabe écrit. Paris: Gluthner.

Moutaouakil, A. (1984) « Le Focus en Arabe: Vers une analyse fonctionelle » Lingua 64.

Moutaouakil, A. (1991 a) « On constraining intra-clausal pragmatic functions assignment». Paper. Université Mohamed V, Faculté des Lettres. Rabat.

Moutaouakil, A. (1991) b) « Negative constructions in Arabic: Towards a functional approach." In: K. Dévényi and T. Ivanyi (eds.) Proceedings of the Colloquium on Arabic Grammar. Budapest: The Arabist. 3-4.

Moutaouakil, A. (1993) "On the layering of underlying clause structure in Functional Grammar". WPFG 50;

Moutaouakil, A. (Forthc.) Reflections on the Layered underlying Representation in Functional Grammar.

Rijkoff, J. (1990) "Tomards a unified analysis of terms and predication" In: J. Nuyts et al. (eds.) Layers and Levels of Representation in Language Theory: A Functional View. Amsterdam: John Benjsmins.

Rijkoff, J. (1992) The Noun Phrase. PHD Dissertation. University of Amsterdam.

Sewierska, A. (1988) Word Order Rules. London: Groum Helm.

Vennemann, T. (1974) "Topic, subject and word order: from SXV to SVX via TVX". In: J. M. Anderson and C. Jones (eds.) Historical Linguistics, Vol. 1 Amsterdam: North-Holland.